

Distr.: General
24 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة،

وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقارير التي
أعدها مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة، عملاً بالقرار ٤٧/٢١١،
موجزاً مقتضباً للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقارير التي أعدها مجلس مراجعي
الحسابات عن مراجعته لحسابات الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



كتابا الإحالة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

أنشرف بأن أحيل إليكم موجزا مقتضيا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

(توقيع) ليو جياي

المراجع العام للحسابات في الصين

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

أشرف بأن أحيل إليكم موجزا مقتضيا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في
تقارير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

(توقيع) ليو جياي

المراجع العام للحسابات في الصين

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١^(أ)

موجز

دعت الجمعية العامة مجلس مراجعي الحسابات، في قرارها ٢١١/٤٧، إلى أن يبلغ في شكل موحد عن أوجه القصور الرئيسية في إدارة البرامج والشؤون المالية وعن حالات استخدام الموارد بشكل غير مناسب أو قائم على الغش، وعن التدابير التي اتخذتها منظمات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وتتصل النتائج والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالمواضيع المشتركة وأوجه القصور الرئيسية المبينة في تقارير المجلس المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن ١٧ منظمة علاوة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولم توجز في هذا التقرير محتويات تقارير المجلس المقدمة إلى مجلس الأمن ومجالس إدارة أخرى. ويمكن الاطلاع على النتائج التفصيلية والتوصيات المتصلة بمنظمات معينة في تقرير مراجعة الحسابات القائم بذاته عن تلك المنظمات. وترد في المرفق الأول قائمة بالمنظمات التي قام المجلس بمراجعة حساباتها.

(أ) من أجل تحسين دعم الجمعية العامة في دورها في الحوكمة، يدرج المجلس عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذا التقرير من أجل تقديم صورة أشمل لأوجه القصور الرئيسية المبينة في تقاريره. وتعتمد عمليات حفظ السلام دورة مالية سنوية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وبالتالي فإن الأرقام المدرجة المتصلة بتلك العمليات هي أرقام حتى ذلك التاريخ ما لم تجر الإشارة إلى غير ذلك. وبالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تمتد فترة الإبلاغ من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

أولا - مسائل متعلقة بالأمم المتحدة عموما

ألف - آراء مراجعة الحسابات

١ - قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية واستعرض عمليات ١٧ منظمة بالإضافة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر المرفق الأول)، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦. وأصدر المجلس تقارير قصيرة بينت آراءه عن مراجعة الحسابات، إلى جانب تقارير طويلة تضمنت نتائج وتوصيات تفصيلية مبنية عن كل عملية من عمليات مراجعة الحسابات (للاطلاع على وصف لأنواع مراجعة الحسابات، انظر المرفق الثاني). وشكلت التقارير الطويلة الأساس لإعداد هذا التقرير الموجز والاستنتاجات الواردة فيه.

٢ - وفي تقارير المجلس عن مراجعة الحسابات البالغ عددها ١٨ تقريرا (انظر الجدول ١) (الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٦ تقريرا)، أصدر المجلس ما يلي:

(أ) آراء غير معدلة لمراجعة الحسابات تتعلق بـ ١٦ كيانا (الفترة السابقة: ٩ كيانات)؛

(ب) تقارير معدلة لمراجعة الحسابات تتضمن فقرة تنبيهية أو أكثر إلى مسائل متعلقة بالبيانات المالية أو مراجعة الحسابات فيما يتعلق بكيانين (الفترة السابقة: ٨ كيانات).

الجدول ١

أنواع آراء مراجعة الحسابات التي أصدرها المجلس بشأن فترة الإبلاغ الحالية مقارنة بالفترة السابقة

٢٠٠٩-٢٠٠٨			٢٠١١-٢٠١٠			المنظمة
فقرة تنبيهية إلى مسائل متعلقة بالبيانات المالية أو مراجعة الحسابات	رأي مشفوع	رأي غير مشفوع	فقرة تنبيهية إلى مسائل متعلقة بالبيانات المالية أو مراجعة الحسابات	رأي مشفوع	رأي غير مشفوع	
		معدل		معدل	معدل	
		×		×	×	الأمم المتحدة
×				×	×	عمليات حفظ السلام ^(١)
		×		×	×	مركز التجارة الدولية
		×		×	×	جامعة الأمم المتحدة
		×		×	×	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠٠٩-٢٠٠٨			٢٠١١-٢٠١٠			المنظمة
فقرة تنبيهية إلى مسائل متعلقة بالبيانات المالية أو مراجعة الحسابات	رأي مشفوع	رأي غير معدل	فقرة تنبيهية إلى مسائل متعلقة بالبيانات المالية أو مراجعة الحسابات	رأي مشفوع	رأي غير معدل	
						منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
		×			×	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
×			×			معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
		×			×	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
×					×	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
×					×	صندوق الأمم المتحدة للسكان
×	×				×	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
×					×	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
×			×			المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
			×			المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
×					×	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
		×			×	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
			×			هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ^(ج)
لا ينطبق			×			
٨	١	٩	٢	١٦		المجموع

(أ) انتهت فترة الإثني عشر شهرا في ٣٠ حزيران/يونيه.

(ب) كان رأي مراجعي الحسابات بشأن الصندوق مشفوعاً أيضاً بتحفظات فيما يتعلق بنفقات التنفيذ الوطني.

(ج) هيئة منشأة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٣ - ويمكن للمجلس أن يقدم تعليقات أخرى بشأن مجمل آراء مراجعي الحسابات، على النحو التالي:

(أ) بما أنه لم يجر إعداد أي من البيانات المالية التي جرى فحصها استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن آراء مراجعي الحسابات هذه ليست مؤشراً على نجاح تنفيذ هذه المعايير؛

(ب) في الفترة المالية السابقة، تعلق معظم آراء مراجعة الحسابات التي تضمنت فقرة تنبيهية إلى مسائل متعلقة بفهم البيانات المالية بإدارة الممتلكات المستهلكة وغير المستهلكة. وفي الفترة الحالية، تغيرت المعايير الدولية لمراجعة الحسابات لكي تكفل زيادة وضوح الفقرات التنبيهية إلى مسائل في البيانات المالية، وتستلزم اتباع معايير أشد صرامة لتطبيقها. وعلاوة على ذلك، فإنه نظراً لأن الأمم المتحدة حالياً في طور تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تطبق معايير في إدارة الأصول وإعداد حساباتها وعرضها أكثر صرامة من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، فقد تحققت تحسينات في هذا المجال. وعلى هذا الأساس، أصدر المجلس عدداً أقل من التقارير التي تتضمن فقرات تنبيهية إلى مسائل أساسية في فهم البيانات المالية أو في فهم تقارير مراجعة الحسابات في الآراء التي أبدتها في الفترة قيد الاستعراض؛

(ج) شملت عمليات مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية والضوابط الداخلية وفحصاً لعينات من السجلات المحاسبية وغيرها من الأدلة الداعمة، بمقدار ما رآه المجلس ضرورياً لتكوين رأي بشأن البيانات المالية. وتبين النتائج بصفة عامة، أن البيانات المالية كانت خالية من أي خطأ جوهري في معظم الكيانات. لكن المجلس لا يزال يلاحظ وجود أوجه قصور في تصميم الضوابط الداخلية والتطبيق المتسق لها في مجالات هامة من قبيل الإدارة المالية وإدارة الأصول، وإدارة المشتريات والعقود، والإبلاغ عن الأداء والإبلاغ المالي. ومن الممكن أن تؤدي أوجه القصور في تلك المجالات إلى زيادة مخاطر الغش وتقلل من الفائدة المتحققة مقابل الأموال المنفقة.

٤ - وفي هذا التقرير، يقدم المجلس مقتطفات من كل تقرير من تقارير مراجعة الحسابات التي تضمنت رأياً معدلاً لمراجعي الحسابات أو آراء لمراجعة الحسابات تتضمن فقرات تنبيهية إلى مسائل أساسية في فهم البيانات المالية أو آراء مراجعة الحسابات.

٥ - وبالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أصدر المجلس تقريراً معدلاً تضمن فقرة تنبيهية إلى مسألة متعلقة بالبيانات المالية وفقرة تنبيهية إلى مسألة متعلقة بمراجعة الحسابات في مراجعته للبيانات المالية لعام ٢٠١١،

وهي حقيقة تبين أن إطار الضوابط الداخلية للهيئة لم يكتمل بما فيه الكفاية بحيث يكفل اتساق التطبيق في جميع عملياتها. ونتيجة لذلك، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم تحصل على تأكيدات في ما يتعلق بالنفقات المتكبدة من خلال طريقة التنفيذ الوطني، لأنها لم تنشئ عملية للرصد والإبلاغ عن نتائج أموال التنفيذ الوطني.

٦ - وبالنسبة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أصدر المجلس تقريراً معدلاً تضمن فقرة تنبيهية إلى مسائل تتعلق بتقرير مراجعة الحسابات للفت الانتباه إلى الموقف المالي للوكالة، الذي شمل عجزاً قدره ٧٠,٩ مليون دولار لفترة السنتين في أمواله غير المخصصة الممولة من الموارد العادية، وانخفاض مستوى الاحتياطات البالغ ٠,٨٢ مليون دولار والمركز النقدي المحدود الذي بلغ ٣٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتمثل الأموال غير المخصصة الممولة من الموارد العادية مصدر التمويل الرئيسي لأنشطة الأونروا ويؤثر نفاد تلك الأموال على الأنشطة التشغيلية للوكالة. وأبرز المجلس أيضاً في تقريره الأثر المترتب على نقص الأموال في الأداء الفعال للضوابط الداخلية للأونروا.

باء - الإدارة المالية

إدارة الخزنة والنقدية

٧ - تولت الأمم المتحدة وعدد من صناديقها وبرامجها إدارة أرصدة نقدية واستثمارات كبيرة. وأنشأت الإدارات في بعض الحالات مهام متخصصة للخزنة لدعم مختلف احتياجاتها، ويقدم بعضها أيضاً خدمات إدارة النقدية إلى منظمات أخرى. ومع نمو الأرصدة النقدية وزيادة عدد الحسابات، يتزايد عدد المعاملات وعمليات السداد، وتتزايد كذلك الاحتياجات إلى النظم والأفراد المدربين لكي يمكن إدارة المخاطر بشكل سليم وتحقيق أقصى عائدات من الموارد النقدية. وعلاوة على ذلك، من الحيوي خاصة في أوقات القيود المالية أن تتبع المنظمات التي تستخدم أموالاً عامة استراتيجية تقلل إلى أدنى حد كمية النقدية اللازمة للانفاق على العمليات والمستوى الأمثل للاستثمارات الذي ينبغي الاحتفاظ به لدعم تنفيذ أنشطتها. وينبغي للإدارة أن تحصل أيضاً على معلومات دورية عن الإدارة المالية للأرصدة النقدية والاستثمارات للاستئناس بها في اتخاذ القرارات.

٨ - وفي تقريره الموجز السابق (A/65/169)، لاحظ المجلس وجود اتجاه متزايد لاحتفاظ كيانات الأمم المتحدة بأرصدة نقدية واستثمارات مرتفعة. وحدد المجلس أيضاً أوجه ضعف في إدارة صناديق النقدية المشتركة والاستثمارات وكذلك عملية التسوية المصرفية. وبالنسبة للفترة قيد الاستعراض، يواصل المجلس دراسة هذه المسألة.

٩ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغت أرصدة النقدية وأرصدة الاستثمار للكيانات التي يتناولها هذا التقرير، بما في ذلك المبالغ النقدية وصندوق النقدية المشتركة، ٢١,٣ بليون دولار (ما عدا الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة) مقارنة بمبلغ ٢٠,٤ بليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (بزيادة نسبتها ٥ في المائة). ومع أخذ صندوق المعاشات التقاعدية في الاعتبار، تبلغ أرصدة الاستثمار الإجمالية، بما في ذلك المبالغ النقدية وصندوق النقدية المشتركة، مبلغ ٥٧ بليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مقارنة بمبلغ ٥٣,٣ بليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (بزيادة نسبتها ٨ في المائة) (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

أرصدة النقدية والاستثمارات في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المنظمة	النقدية والودائع لأجل		الاستثمارات		صناديق النقدية المشتركة		الاجمالي	
	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠٠٩
الأمم المتحدة	٦٧ ٤٣٤	٥٣ ٥٢٥	٩٢ ٩٦٢	٧٦ ٧٧٣	٣ ٥٣١ ١٠٠	٣ ٨٩٩ ٢٢٤	٣ ٦٩١ ٤٩٦	٤ ٠٢٩ ٥٢٢
عمليات حفظ السلام	٢٣٦ ٦٩٧	٧٣ ٣٣٤	-	-	٣ ٦١٧ ٦٤١	٢ ٣٧١ ٢٢٦	٣ ٨٥٤ ٣٣٨	٢ ٤٤٤ ٥٦٠
مركز التجارة الدولية	٥	٩	-	-	٥٦ ٠٨١	٥٥ ٤١٧	٥٦ ٠٨٦	٥٥ ٤٢٦
جامعة الأمم المتحدة	٣٨ ٧٦١	٤١ ٥٦٦	٢٨٣ ١٨٨	٢٧٤ ٠٩١	١٨ ٥٢٦	١٤ ٤٩١	٣٤٠ ٤٧٥	٣٣٠ ١٤٨
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ^(١)	١٢٤ ٧٥٨	١٤٠ ٨٦٦	٦ ١٥٤ ٦٨٧	٧ ٦٦٩ ٧٨٥	-	-	٦ ٢٧٩ ٤٤٥	٧ ٨١٠ ٦٥١
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢ ٧٣١ ٤٤١	٢ ١٣٨ ٤٩١	٣٥٠ ٠٠٠	٨٣٨ ٩٥٢	-	-	٣ ٠٨١ ٤٤١	٢ ٩٧٧ ٤٤٣
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٢٧٠ ٠١٢	٣٣٧ ٠٨٢	-	-	-	-	٢٧٠ ٠١٢	٣٣٧ ٠٨٢
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	١٢	٩	-	-	١٤ ٤٥٧	١٤ ٠٥٣	١٤ ٤٦٩	١٤ ٠٦٢
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٥٣٤ ٩٠٨	٣٨٢ ٦١٥	-	-	-	-	٥٣٤ ٩٠٨	٣٨٢ ٦١٥
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٢ ٩٣٠	٨ ٠٣٤	-	-	٤١٤ ٨٣٨	٣٦٨ ٥٦٠	٤٢٧ ٧٦٨	٣٧٦ ٥٩٤
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٩ ٠٥٢	١٢ ٥٠٠	٧٣٥ ٢٧٤	٥٧٨ ٤٢٣	-	-	٧٤٤ ٣٢٦	٥٩٠ ٩٢٣
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٩ ٧٠٩	٣ ٠٣٨	-	-	٢١٨ ٥٤٩	٢٠٧ ٧٢٦	٢٢٨ ٢٥٨	٢١٠ ٧٦٤

المنظمة	النقدية والودائع لأجل		الاستثمارات		صناديق النقدية المشتركة		الجامع	
	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠٠٩
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٤٩ ٣٦٥	٢٩ ٥٦٨	٢٩٨ ٤٤٢	٢٤٥ ٨٢٤	-	-	٣٤٧ ٨٠٧	٢٧٥ ٣٩٢
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٧٥	١ ٥٤٤	-	-	٥١ ٤١١	٥٣ ١٧٠	٥١ ٧٨٦	٥٤ ٧١٤
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٢ ٥٨٣	٩ ٦٣٦	-	-	٧٨ ١٨٤	٥٠ ٠٦٧	٨٠ ٧٦٧	٥٩ ٧٠٣
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٩٧١ ٤٦٦	٤٤٤ ٠٧٠	-	-	-	-	٩٧١ ٤٦٦	٤٤٤ ٠٧٠
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٦١ ٨٦٧	-	٢٦٦ ٩٠٥	-	-	-	٣٢٨ ٧٧٢	-
المجموع الفرعي	٥ ١٢١ ٣٧٥	٣ ٦٦٣ ٣٨٧	٨ ١٨١ ٤٥٨	٩ ٦٨٣ ٨٤٨	٨ ٠٠٠ ٧٨٧	٧ ٠٣٣ ٩٣٤	٣٠٣ ٦٢٠	٢٠ ٣٩٣ ٦٦٩٢١
صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	١ ٩٣٧ ٣٠٠	٧٥٧ ٩١٦	٣٣ ٦٩١ ٧٠٥	٣٢ ١٦١ ٨٩٥	-	-	٣٥ ٦٢٩ ٠٠٥	٣٢ ٩١٩ ٨١١
المجموع الكلي	٧ ٠٥٨ ٦٧٥	٤ ٤٢١ ٣٠٣	١٦٣ ٨٧٣ ٤١	١٢٤ ٥٧٤ ٤١	٨ ٠٠٠ ٧٨٧	٧ ٠٣٣ ٩٣٤	٦٢٥ ٩٣٢ ٥٦	٥٣ ٣١٣ ٤٨٠

(أ) أبعاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صياغة أرقامه المقارنة.

١٠ - ووفقا للمشار إليه في الجدول ٢ فإن كيانات الأمم المتحدة لديها موارد نقدية قدرها ٢١,٣ بليون دولار إما في شكل استثمارات أو نقدية. ويمكن أن تُعزى الأرصدة إلى التبرعات المقبوضة مقدما (أي قبل حلول الموعد المقرر لتنفيذ الأنشطة)، وإلى صناديق رأس المال المتداول، والنقدية المحتفظ بها بينما يجري تنفيذ الأنشطة، والتبرعات (النقدية) غير المستخدمة من فترة سابقة، والفوائض وما شابه.

١١ - وفي عدد من الصناديق والبرامج، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يعكس تزايد الأرصدة النقدية أيضا الطابع التمويلي الطوعي لأنشطة هذه الكيانات، حيث تتلقى الكيانات مساهمات أعلى من أجل الأنشطة غير الممولة من الموارد العادية (مساهمات لتمويل أنشطة معينة وفقا لاتفاقات المانحين). وتمول في المعتاد الأنشطة غير الممولة من الموارد العادية مسبقا. فعلى سبيل المثال، من بين الأرصدة النقدية وأرصدة الاستثمارات البالغة ٦,٢ بلايين دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُحتفظ بمبلغ ٣٤٧ مليون دولار في شكل احتياطيات تم تكوينها بموجب تفويض من المجلس التنفيذي، و ٤,٦ بلايين دولار تمثل موارد مدفوعة

مقدما من شركاء تنفيذ أنشطة برنامجية مخططة. وفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بينما يوجد لدى الوكالة ٢٧٠ مليون دولار أرصدة نقدية، يحتفظ منها بمبلغ ٢٠٣ ملايين دولار لتمويل أنشطة مخصصة معينة ممولة من جهات مانحة. وفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يعكس الرصيد مساهمات وردت مقدما من عملائه من أجل تنفيذ مشاريعهم. وتحتفظ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصندوق لرأس المال العامل والضمان من أجل تحديد موارد صندوق البرامج السنوية، وتسديد المدفوعات الأساسية وضمان سداد الالتزامات إلى حين تلقي التبرعات المعلنة.

١٢ - وإلى جانب الإيضاحات الواردة أعلاه، لم يتمكن المجلس بصفة عامة من الحصول على إيضاحات تفصيلية وكاملة عن تحركات الأرصدة النقدية لمعظم الكيانات. وعلاوة على ذلك، لا تتوافر لمعظم الكيانات معلومات إدارية كافية لشرح أسباب المستوى الكلي لصندوق النقدية المشتركة المحتفظ به، أو لتقديم إفصاحات واضحة عن تحركات الأرصدة النقدية في الملاحظات على بيانها المالية.

١٣ - ولاحظ المجلس أن الأمم المتحدة لا ترصد مركزيا وتبلغ الإدارة العليا بالأنشطة المتوقع أن تمولها الأرصدة النقدية وأرصدة الاستثمارات وسبب عدم استخدام الأموال حتى ذلك الحين ومتى وهل ستستخدم في الغرض الذي منحت من أجله. وستساعد هذه التحليلات الإدارة العليا في تحديد استراتيجية رفيعة المستوى لتحديد احتياجات الأمم المتحدة من النقدية والمستوى الأمثل المقرر بالتالي للنقدية والاستثمارات التي ينبغي الاحتفاظ بها على مستوى الكيان. ومن شأن هذه الفرصة لتحسين التحليل المالي أن تمكن الإدارة أيضا من مواصلة إجراء رقابة فعالة للأسباب التي يتقرر بناء عليها مستوى النقدية والاستثمارات التي يحتفظ بها كل كيان.

التزامات نهاية الخدمة (بما فيها التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة)

١٤ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٤١/٦٤ إلى الأمين العام أن يواصل التحقق من الالتزامات المستحقة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة باستخدام الأرقام التي يقوم مجلس مراجعي الحسابات بمراجعتها. ووفقا لذلك، واصل المجلس استعراض التقييم الاكتواري لالتزامات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد المستحقة. وترد نتائج استعراض المجلس عموما في الجدول ٣ أدناه.

الجدول ٣

التزامات نهاية الخدمة في صناديق وبرامج الأمم المتحدة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المنظمة	التزامات نهاية الخدمة			بما فيها: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة			طريقة الإفصاح			احتياطي لا توجد سداد التزامات نهاية الخدمة
	٢٠١١	٢٠٠٩	الزيادة (نسبة مئوية)	٢٠١١	٢٠٠٩	الزيادة (نسبة مئوية)	كامل ^(أ)	جزئي ^(ب)	في الملاحظات ^(ج)	
الأمم المتحدة	٣ ٢١٤ ٨١٣	٢ ١٧٥ ٩٩٥	٤٨	٢ ٩١٦ ٣٠٥	١ ٩٣٧ ٥٢٢	٥١	×			×
عمليات حفظ السلام	٩٥٨ ٤٣١	٤٥٤ ٧٠١	١١١	٧٦٨ ٧٥٠	٣٦٤ ٩٨٣	١١١	×			×
مركز التجارة الدولية	٦٠ ١١٦	٤١ ٥٦٩	٤٥	٥٤ ٨٣٩	٣٧ ١٤٤	٤٨	×			×
جامعة الأمم المتحدة	٩ ٧٨٠	٥ ٧٠٥	٧١	٦ ٦٨٤	٣ ٦١٤	٨٥	×			
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٩٨٤ ٦٨٧	٥٤٤ ٤٦٠	٧٨	٨٢٦ ٥٣٨	٤٣٠ ٣٠١	٩٢		×	×	٤٥٣ ٢٢٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٩٢١ ٥٦٣	٥٧٨ ٢٨٤	٥٩	٧٨٣ ١٧٢	٤٦٣ ٩٨٩	٦٩			×	٣٢١ ٤٠٢
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٣٤ ١٠٩	٢٧ ٦٤٦	٢٣	٤٨١	—	—	—	×		×
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٤ ٩٠٤	٢ ٦٧١	٨٤	٣ ٧٢٠	١ ٩٢٣	٩٣	×			—
مفوضية الأمم لشؤون اللاجئين	٤٨٢ ٩١٨	٤٤٦ ٨٢٩	٨	٣٥٠ ٧٧٣	٣٤٧ ٤١٨	١	×			٤٨٢ ٩١٨
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٠٢ ١١١	٥٨ ١٤٤	٧٦	٧٧ ٢١٦	٣٨ ٩٦٨	٩٨	×			×
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٩٥ ١٣٢	١١٥ ٤٤٥	٦٩	١٦٣ ٢٨٩	٨٧ ٤٤٥	٨٧	×			—
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٢٣ ٢٩٢	١٢ ٨٤٩	٨١	١٧ ٤٣٩	٨ ١٧٧	١١٣	×			×
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٤٢ ٢٣٣	٢٤ ٦٧٠	٧١	٣٠ ١٧٨	١٤ ٤٧٦	١٠٨	×			×
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٥٧,٠٢٧	١٥ ٥٠٠	٤٨	٣٩ ٩٠٠	١٠ ٦٠٠	٧٣		×	×	—
الحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٨٦ ٥٧٤	٥٦ ٧٤٣	٥٣	٤٣ ٣١٨	٢٣ ٢٩٦	٨٦	×			×

المنظمة	التزامات نهاية الخدمة			بما فيها: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة				طريقة الإفصاح		احتياطي لا توجد خطة التزامات نهاية الخدمة
	٢٠١١	٢٠٠٩	الزيادة (نسبة مئوية)	٢٠١١	٢٠٠٩	الزيادة (نسبة مئوية)	كامل ^(١)	جزئي ^(ب)	في الملاحظات ^(د)	
الحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٦٩٧٣٩	٤٧٠٧٣	٤٨	٢٦٩٥٩	١٣٨٩٤	٩٤	×		×	—
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	٤٨٣١٤	٣٧٣٦٣	٢٩	٤٤٨٦٨	٣٤٤٣١	٣٠	×			—
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٣٧٦٠٠	—	—	٢٧٤٠٠	—	—	×	×	×	—
المجموع	٧٢٧٦٣٧٢	٤٦٤٥٦٤٧	٥٧	١٨١٨٢٩	٦١٨١٨١٨	٦١	١٣	٤	١	١١
										١٣٦٥٤٧٨

(أ) تعرض بالكامل في صدر البيانات المالية.

(ب) تعرض جزئيا في صدر البيانات المالية.

(ج) لا تعرض بالكامل في صدر البيانات المالية، لكن يجري الإفصاح عنها بالكامل في الملاحظات على البيانات.

(د) منها مبلغ ٠٠٠ ٨٦٥ ٣٤ لا يمثل احتياطي. بمعنى الكلمة، لكنه مبلغ مؤقت مقابل أرصدة واحتياطيات عامة.

١٥ - ووفقا للمشار إليه في الجدول ٣، قدر المبلغ الكلي لهذه الالتزامات بما مقداره ٧,٣ بلايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أي بزيادة كبيرة قدرها ٢,٧ بليون دولار (٥٧ في المائة) بالمقارنة بمبلغ مجموعه ٤,٦ بلايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويعزى نحو ٢,٣ بليون دولار من الزيادة إلى تغير سعر الخصم المطبق في حساب التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من ٦ في المائة إلى ٤,٥ في المائة. ويعكس تغير سعر الخصم انخفاضا عاما في أسعار الفائدة لسندات المؤسسات المصنفة بأنها ذات جودة عالية المستخدمة كمقياس لتحديد سعر الخصم.

١٦ - ويسلط المجلس الضوء على المسائل التالية في ما يتعلق بالالتزامات نهاية الخدمة:

(أ) الإفصاح عن هذه الالتزامات من جانب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لم يجر بشكل متسق بصفة عامة ولم يتسم بالشفافية بالكامل. واختارت معظم الكيانات عرض الالتزامات في صدر البيانات المالية. وقامت أربعة كيانات فقط هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتجميع جزء من تلك الالتزامات فقط في البيانات المالية الرئيسية، وقدمت إفصاحات كاملة في الملاحظات على البيانات المالية، بينما واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الإفصاح عنها في الملاحظات فقط؛

(ب) لا توجد خطط تمويل واضحة للوفاء بالالتزامات بالنسبة لمعظم الكيانات، ببعض الاستثناءات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يوجد لديها حاليا استراتيجية تمويلية معتمدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة التي توجد لديها استراتيجية تمويل معتمدة وإن كانت قيد الاستعراض حاليا بسبب الزيادة الكبيرة في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بسبب التغير في سعر الخصم؛

(ج) أعرب المجلس في تقريره السابق (A/65/169) عن رأي مفاده أن الالتزام المتعلق بالإجازات السنوية المحسوب على أساس تقييم إكتواري لا يمثل للمعايير المحاسبية الدولية، لأنه اشتمل على أيام ستتراكم مستقبلا وقد جرى خصمها. وواصلت كيانات الأمم المتحدة كلها تقريبا حساب الالتزامات المتعلقة بالإجازات السنوية على أساس تقييم إكتواري. ورغم أن المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نُقح منذ ذلك الحين لينص على أن الإجازة السنوية يمكن أن تشكل استحقاقا طويل الأجل. فلا يزال المجلس قلقا من أن الالتزام المتعلق بالإجازة السنوية الذي يقرر من خلال تقييم إكتواري يقلل من قيمة الالتزام لأنه لا يعترف بالجزء الذي سيتم تكبد تكلفته من خلال الاستعمال، ولكنه يشدد

على الجزء الذي سيدفع عند التقاعد. ولذلك فإن هذه الطريقة تعتبر الإجازة استحقاقا طويل الأجل فقط.

١٧ - ويرى المجلس أنه ما لم تضع الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها استراتيجية لتمويل هذه الالتزامات، فيمكن أن تواجه نقصا حادا في الموارد المتاحة لتنفيذ برامجها والإنفاق على مستويات ملاك موظفيها. وينبغي أن يكفل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطبيق سياسات محاسبية متسقة في منظومة الأمم المتحدة.

إعداد البيانات المالية وعرضها

١٨ - يتحمل الرؤساء التنفيذيون لكيانات الأمم المتحدة مسؤولية إعداد بيانات مالية دقيقة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والإطار المحاسبي المطبق. ويتعين على كيانات الأمم المتحدة أن تتبع عمليات متينة تمكنها من تصريف مسؤولياتها بشكل مناسب وضمان أن يجري العرض والافصاح عن بياناتها المالية بشكل شفاف وعادل. وعادة ما تشمل هذه الإجراءات إعداد جداول وتحليلات داعمة تمكن من إجراء استعراضات إدارية والتحقق من أن البيانات المالية تعكس على نحو عادل ودقيق السجلات المحاسبية وإنها مجمعة وفقا للسياسات المحاسبية المقررة. ولاحظ المجلس ما يلي:

(أ) **عدم وجود عمليات راسخة يجري اتباعها في إعداد البيانات المالية والاستعراضات الإدارية** - ويتعين أن تكون أي عمليات من هذا القبيل مبسطة وجيدة التوثيق وتشمل تسويات دورية للحسابات واستعراضا داخليا فعالا في بعض الكيانات. وسيحظى هذا بأهمية أكبر أيضا في إطار نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي يستلزم إفصاحات أعقد وأشمل في البيانات المالية. ولاحظ المجلس مع ذلك أنه بالنسبة لمعظم الحسابات التي تتولى الأمم المتحدة إدارتها، لا تزال إجراءات إعداد البيانات المالية معقدة بشكل لا داعي له، مع اعتماد كبير على عمليات يدوية وغير موثقة بالقدر الكافي لتوليد معلومات عن الأداء المالي. وخلص المجلس أيضا إلى أنه بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وُجدت فروق في أرصدها المشتركة بين الوكالات أو حسابات القبض أو الدفع الأخرى كان يمكن تحديدها وتسويتها وتسديدها في مرحلة مبكرة من عملية إعداد البيانات المالية؛

(ب) **عرض البيانات المالية لم يكن شفافا بالقدر الكافي** - في بعض الكيانات، لم يكن عرض بعض التكاليف التنظيمية والإدارية شفافا بالكامل في البيانات المالية. فعلى سبيل المثال، لاحظ المجلس أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة سجلت مبلغ ١٦٣ مليون دولار من التكاليف التنظيمية والإدارية كتكاليف برنامجية في بياناتها المالية التي لم تحر تسويتها.

ونتيجة لذلك، فإن التكاليف الإدارية قيمت بأقل من قيمتها بنفس المبلغ. ولاحظ المجلس أيضا أن تبرعات المانحين المعلنة البالغة ١٨٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ لم تسجل مبدئيا كإيرادات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأجرت الإدارتان المعنيتان تسويات فيما بعد أو قدمت إفصاحات أخرى في الملاحظات على بياناهما المالية. ويرى المجلس أنه يتعين على الإدارتين أن تنظرا في جعل البيانات المالية أكثر شفافية واكتمالا.

الإبلاغ المالي إلى الإدارة

١٩ - يوفر الإبلاغ المالي الفعال، بما في ذلك الإبلاغ الدوري عن الأداء المحاسبي والمالي، معلومات حيوية يمكن استعمالها في تقييم النواتج، واتخاذ قرارات مستنيرة، ومساءلة الموظفين.

٢٠ - ويشير استعراض المجلس لوظيفة الإدارة المالية في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى أن معظم المنظمات، ليس لديها حسابات إدارية أو أن هذه الحسابات غير مطورة بشكل جيد، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مبنية على علم جيد. ويعترف المجلس بأن بعض الكيانات، ومنها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة ملتزمة باستحداث حسابات إدارية. وفي حالة الأمم المتحدة ستصبح هذه الحسابات جزءا في تصميم النظام الجديد لتنظيم الموارد في المؤسسة (أوموجا).

٢١ - وبينما يقر المجلس بأن النظم المجزأة والعمليات اليدوية الكثيفة المستخدمة حاليا في الأمانة العامة تصعب توليد معلومات دورية للمحاسبة الإدارية، فلا يزال هناك مجال لتحسين الإبلاغ المالي إلى الإدارة من خلال استخدام النظم الحالية بقدر أكبر من الكفاءة. وثمة مثال جيد في هذا الصدد هو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تنتج بشكل دوري بيانات عن الأداء المالي المتعلق بالأنشطة الممولة من خارج الميزانية مستمدة من نظمها في شكل جداول لدعم اتخاذ الإدارة للقرارات.

خطة التكاليف

٢٢ - خطة التكاليف هي تقدير داخلي لمقدار ما ينبغي إنفاقه في فترة معينة ضمن الميزانية المعتمدة. وحيث أن خطة التكاليف هي وثيقة داخلية ينبغي ألا تستخدم من حيث المبدأ كأساس لتحديد الالتزامات بموجب النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فمن المهم لذلك أن يجرى في نهاية العام استعراض قوي وتسوية للالتزامات، حسب الاقتضاء، في مواجهة التكاليف المحلية الفعلية المتكبدة لضمان التسجيل الدقيق للنفقات. ولاحظ المجلس أن عملية الاستعراض والتسوية التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غير كافية،

وخلص إلى أنه نظراً لارتفاع معدل الإلغاء في كل فترة من فترات السنتين، فإن هذا النمط إذا ما استمر، يمكن أن يؤدي إلى تقدير نفقات المفوضية بقيمة بأعلى بنحو ١١ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

دروس تستفيد منها الإدارات

٢٣ - تشكل الشفافية إحدى الخصائص الرئيسية للإدارة المالية العالية الجودة. ويعد هذا أمراً حيوياً على وجه الخصوص بالنسبة للمؤسسات الدولية الممولة تمويلًا عامًا. وتدعم الشفافية المالية إجراء تقييمات مستنيرة بقدر أكبر لقرارات تخصيص الموارد التي تتخذها الهيئات التشريعية، وتعزز ثقة الجمهور بشأن كيفية استخدام هذه الكيانات لمواردها.

٢٤ - ووفقاً للمشار إليه أعلاه، حدد المجلس عدداً من أوجه الضعف من حيث الشفافية المالية، مثل عدم اتساق عمليات الإفصاح عن التزامات نهاية الخدمة وسوء تصنيف التكاليف الإدارية. ومن المهم المحافظة على الثقة بين الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من ناحية وبين أصحاب الشأن المعنيين من ناحية أخرى لتعزيز الشفافية في بياناتها المالية. ويعني هذا تقديم معلومات أوضح وأشمل وذات صلة بقدر أكبر بالنتائج المالية المترتبة على القرارات في البيانات المالية و/أو الملاحظات عليها. ومن شأن تعزيز عملية إعداد البيان المالي وترسيخ مفهوم الحسابات الإدارية أن يساعد أيضاً في تعزيز الشفافية وتحسين اتخاذ القرارات.

جيم - حالة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام

٢٥ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦١ ألف واستجابة لتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/65/782)، في ما يتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يواصل المجلس تقييم حالة تنفيذ هذه المعايير.

تحقيق الفوائد المترتبة على اتباع المعايير

٢٦ - تُلزم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، القائمة على الاستحقاق، المنظمات بأن تعترف بالتكاليف عند تكبدها وبالإيرادات عند اكتسابها، وأن تقدم بياناً يوضح قيمة جميع الأصول والخصوم. ويمكن لهذه المعلومات الجديدة أن تتيح ما يلي:

(أ) زيادة الشفافية والمساءلة، مع اكتساب الدول الأعضاء نظرة أعمق لأداء الكيانات وموقفها المالي؛

(ب) تحسين فعالية التكاليف، نتيجة حصول الإدارة على معلومات أفضل تمكنها من فهم تكاليف عملياتها، وتوجيه اتخاذ قرارات فعالة من حيث التكلفة، وضمان القدرة المالية على تحمل الأعباء في الأجل الطويل.

٢٧ - وتشكل الفوائد المتوقعة جزءاً هاماً من دراسة الحالة في المستقبل نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتحقيق الفوائد المرجوة من تطبيق المعايير سيشكل الاختبار النهائي للنجاح وليس تقديم بيانات مالية تمثل للمعايير. وينبغي لذلك النظر إلى تنفيذ المعايير على أنه عملية تحويل أساسية لسلوب العمل تستلزم إدارة منضبطة وفعالة للتغيير. وبصفة عامة، لم يلحظ المجلس إلا تقدماً ضئيلاً في هذا المجال، نتيجة أساساً تركيز قوي ومفهوم على المسائل التقنية والعملية المتصلة بتنفيذ المعايير. ورغم أن إحراز تقدم محدود يعد أمراً مفهوماً، فإن المجلس يرى أنه لا يمكن التغاضي عن تحقيق الفوائد، ويلاحظ أن الفشل في إدارة تحقيق الفوائد بشكل فعال جنباً إلى جنب مع التنفيذ الفني يشكل عاملاً مشتركاً في فشل المشاريع. ويواصل المجلس لذلك تشجيع الكيانات على تطوير خطط فعالة لتحقيق الفوائد، ووضع ممارسات إدارة التغيير اللازمة لتحقيق هذه الفوائد.

إعداد بيانات مالية تمثل للمعايير

٢٨ - أحرز تقدم كبير نحو إعداد بيانات مالية تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢ بالنسبة للصناديق والبرامج التي بدأت تنفيذ المعايير في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ورغم المخاطر المتبقية، فإن المجلس يرى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسير بثبات في الطريق السليم لتلبية مواعيدها النهائية. وتشمل مجالات الخطر الأخرى إكمال تنقية البيانات، وإعداد الأرصدة الافتتاحية وإعداد بيانات مالية تجريبية وكذلك إدارة أول عملية لإعداد البيانات المالية السنوية استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٩ - ولا يزال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بنجاح بواسطة عمليات حفظ السلام بحلول تموز/يوليه ٢٠١٣ وبواسطة الأمم المتحدة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ معرض لمخاطر عالية (انظر الجدول ٤). وفي ضوء الحالة الحالية، لا يزال يلزم كم كبير للغاية من العمل من أجل التمكين من إعداد بيانات كاملة وموثوق فيها ودقيقة ويمكن مراجعتها حسابياً وتمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول التاريخين المستهدفين.

٣٠ - وتخطط الأمم المتحدة وسائر الكيانات التي تتبع استراتيجيتها للتنفيذ لاستخدام النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة لدعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولكن نظرا لأن النظام لن يكون جاهزا في الوقت المحدد، فإن الأمم المتحدة ستستخدم حاليا نظمها العتيقة، وخاصة نظام المعلومات الإدارية المتكامل كتدبير انتقالي. ورغم أن الإدارة أبلغت المجلس أن نظام المعلومات الإدارية المتكاملة لديه قدرات قوية، بالمقارنة بنظام SAP لتجهيز البيانات، في مجالات كثيرة، وأنه يمكن تعديله ليقدّم مبالغ دقيقة ويمكن مراجعتها حسابيا للاستحقاقات استنادا إلى بيانات محاسبية، فإن المجلس يلاحظ أن الحل المقترح باستخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل لن يجري تقييمه واختباره بالكامل حتى نهاية عام ٢٠١٢. والإدارة ليس لديها لذلك تأكيدات بعد بأن هذا النهج مجدي، وتوجد مخاطر بسبب ضرورة اللجوء إلى التجميع اليدوي المكثف لبيانات مركبة.

٣١ - ويتمثل أحدث موقف للإدارة وقت إعداد هذا التقرير في أنه بعد العمل المنفذ مؤخرا للغاية لتقييم الاستعداد لنشر نظام أوموجا بواسطة البائعين، سيكون النظام جاهزا لكي تستخدمه بعثات حفظ السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بعد جزء كبير من السنة الأولى لاعتماده. وبالنسبة للأمم المتحدة، من المرجح أن يظل نظام المعلومات الإدارية المتكامل النظام الأساسي الرئيسي في السنة الأولى من الاعتماد مع النشر المرحلي لنظام أوموجا.

الجدول ٤

تقييم مجلس مراجعي الحسابات للمخاطر التي تصادف إعداد بيانات مالية تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول التواريخ المستهدفة للتنفيذ

المخاطر	الكيان (التاريخ المستهدف)
عالية	الأمم المتحدة (٢٠١٤)
عمليات حفظ السلام (منتصف ٢٠١٣)	• يشكل تنفيذ الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أمرا معقدا وسيستلزم إكمال عمليات كبيرة لتجميع البيانات وتنقيتها.
جامعة الأمم المتحدة (٢٠١٤)	• أنشطة تجميع البيانات المحاسبية وتنقيتها ونقلها إلى النظام الجديد ليست متقدمة للغاية. وتشكل الأصول مجالا تكتنفه المخاطر بشكل خاص.
هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٢)	وفي ما يتعلق بالكيانين الآخرين:
	• لم يمر بعد إعداد مشروع نموذجي للبيانات المالية وإطلاع المجلس عليه، ولم توضع خطط لإجراء عملية تجريبية باستخدام بيانات محاسبية حقيقية في إطار استراتيجية التنفيذ الحالية.
	• لا توجد خطط واضحة تتقرر على أساسها الأرصاد الافتتاحية.

المخاطر	الكيان (التاريخ المستهدف)
	• لم تُنشأ هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلا في عام ٢٠١٠، وبالتالي فإن الموعد النهائي المحدد للتنفيذ يفرض تحديات شديدة. • لم تنشئ جامعة الأمم المتحدة فريقاً لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو تضع خطة عمل في هذا الصدد. ويختلف نظامها لتخطيط الموارد في المؤسسة عن النظام الذي تتبعه الأمم المتحدة، وهو تحدي كبير يواجه تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
متوسطة	• مركز التجارة الدولية (٢٠١٤) • برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٤) • برنامج الأمم المتحدة المستوطنات البشرية (٢٠١٤) • مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٢٠١٤) • معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (٢٠١٤) • المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (٢٠١٤) • المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (٢٠١٤)
منخفضة	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٢) • منظمة الأمم المتحدة للطفولة (٢٠١٢) • وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (٢٠١٢) • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠١٢) • صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٢) • الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (٢٠١٢) • مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٢٠١٢)
	• يوجد لدى معظم الكيانات نظام لتخطيط الموارد في المؤسسة يفي بالغرض. • يوجد لدى جميع الكيانات خطط لإجراء عملية تجريبية باستخدام بيانات محاسبية حقيقية. • أنشطة جميع البيانات المحاسبية وتنقيتها ونقلها إلى النظام الجديد جارية، أو تنفذ في موعدها. • أعدت معظم الكيانات مشروع نموذجي للبيانات المحاسبية وأبلغته إلى المجلس. • دخلت جميع هذه الكيانات في السنة الأولى من عمر تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

دروس تستفيد منها الإدارات

٣٢ - بالنسبة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام:

(أ) يلزم الانتهاء على وجه الاستعجال من وضع خطة شاملة للتنفيذ تستند إلى نهج نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛

(ب) يلزم إجراء تقييم حديث للمخاطر يأخذ في الحسبان نهج نظام المعلومات الإدارية المتكامل ويقدم للإدارة العليا لاستخدامه في إدارة المخاطر الرئيسية التي تواجه التنفيذ؛

(ج) يلزم تقديم إيضاحات إلى المكاتب الموجودة خارج المقر عن كيفية تقديم البيانات المحاسبية الرئيسية وموعد ومكان تقديمها، وكيفية تمويل تلك الأنشطة.

٣٣ - وبالنسبة للأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام وصناديقها وبرامجها التي تنفذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:

(أ) يلزم وضع خطط شاملة لتحقيق الفوائد وإدارة التغيير؛

(ب) يلزم تحديد نقاط واضحة تجري المساءلة عن تحقيق الفوائد على أساسها وإنشاء آليات لتتبع تحقيقها؛

(ج) يتعين تزويد الإدارة العليا وهيئات الإدارة بتقارير واضحة وشفافة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الفوائد.

دال - إدارة الميزانية

٣٤ - تصف الميزانية الخصائص المالية لخطط منظمة ما للفترة المقبلة، وتنطوي على صياغة الميزانية وتنفيذها وتقديم تقارير أداء عنها. وهي أداة رئيسية للإدارة المالية والضوابط المالية الفعالة، وتشكل العنصر الرئيسي في عملية تتيح الرقابة على البعد المالي لأي عملية من عمليات المنظمة. وفي هذا الصدد، بحث المجلس عمليات إدارة الميزانية للفترة قيد الاستعراض ووجد أوجه القصور الواردة أدناه.

صياغة الميزانية

٣٥ - صياغة الميزانية هي عملية تصيغ من خلالها المنظمة أهدافها، وتحدد برنامج عملها الذي تتبعه لتلبية تلك الأهداف، وتضع تقديرات لاحتياجاتها الإجمالية من الموارد.

٣٦ - وافتراضات الميزانية، من قبيل معدل الشواغر، تشكل البارامترات الأساسية لتقدير التكاليف، التي ينبغي ألا تشمل الاحتياجات المستقبلية فقط بل ينبغي أن تأخذ في الحسبان أيضا الاتجاهات التاريخية والعوامل المتوقعة التي قد يكون لها أثر على الميزانية. ووجد المجلس مع ذلك تباينات كبيرة بين افتراضات الميزانية الواردة في عدد من الميزانيات المقترحة للمنظمات والبيانات التاريخية ذات الصلة، تعذر إيجاد مبررات كاملة لها. فعلى سبيل المثال، في عمليات حفظ السلام، خلص المجلس على أساس عينة، إلى أن بعض البعثات طبقت معدلات شواغر منخفضة بشكل غير معقول بدون مبرر كاف في صياغة ميزانيات الأفراد في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وبالمثل، تبين أيضا وجود مبررات غير كافية في ما يتعلق بمعدل الشواغر المطبق في صياغة ميزانية الدعم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٧ - ويعتبر اتباع طرق حساب قوية مهما أيضا في صياغة ميزانية رشيدة. والمجلس قلق إزاء أوجه الضعف التي وجدت في طرق حساب تقديرات التكلفة في بعض بعثات حفظ السلام. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن سعر واستهلاك الوقود يتباينان بشكل كبير في بعض البعثات، فإن بعض البعثات تستخدم منهجية المتوسط الحسابي وليس منهجية المتوسط المرجح في صياغة ميزانية الوقود. ونتيجة لذلك، يمكن أن تقدر ميزانية الوقود بأعلى من قيمتها.

تنفيذ الميزانية

٣٨ - تنفيذ الميزانية هو العملية التي تتكبد المنظمة بموجبها نفقات في مقابل الميزانية الحالية لتحقيق أهدافها المتوقعة مع الالتزام بضوابط الميزانية. ورغم الاعتراف بضرورة تمتع المنظمة بقدر من المرونة في توزيع الأموال في استجابة للأولويات المتغيرة والعوامل الخارجية، فإن المجلس يرى أن كبر عدد ونطاق عمليات نقل المخصصات بين بنود الميزانية وكذلك عدم الالتزام بالضوابط المنظمة قد تكون إشارة على وجود أوجه قصور في كل من صياغة الميزانية وإدارتها.

٣٩ - وعلى سبيل المثال، في عمليات حفظ السلام حدد المجلس أوجه قصور من قبيل تكرار وكبر حجم مناقلة المخصصات بين البنود بدون تبرير قوي، ثم الحصول على موافقة على ذلك بعد حدوث عمليات المناقلة.

٤٠ - والمجلس قلق لأن أوجه القصور السالفة الذكر يمكن أن تقوض جدارة استخدام الميزانية كأداة لرصد وتقييم أداء المنظمات. ويرى المجلس أن الإدارة ينبغي أن تعزز آلياتها الحالية للرصد من أجل تعزيز إدارة الميزانية ولا سيما بالنسبة لعمليات نقل المخصصات التي يجري الموافقة عليها بأثر رجعي والمرتفعة القيمة.

الإبلاغ عن أداء الميزانية

٤١ - تقديم تقارير الأداء هو الآلية التي ترصد المنظمة عن طريقها التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها، وخاصة عن طريق مواءمة معلومات الأداء البرنامجي مع معلومات الأداء المالي. وتقديم تقارير أداء فعالة، الذي يشكل ركيزة أساسية لأي إطار فعال للمساءلة، يفرض على المنظمات تقديم معلومات دقيقة وكاملة وواضحة عن الأداء البرنامجي والمالي لتقديم بيان واضح عن المساءلة والإشراف.

٤٢ - ولمس المجلس افتقاراً إلى تحليل القضايا الرئيسي ومراعاة محدودة لمعلومات الأداء البرنامجي مقارنة بمعلومات الأداء المالي، وبطول التقارير المقدمة عن الأداء في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٤٣ - وفي سياق الموارد المحدودة، من المهم أن تظهر الإدارات مسؤوليتها عن الأموال الموكولة إليها عن طريق صياغة ميزانيات قوية، وتطبيق منهجيات صارمة لتنفيذ الميزانية، والإبلاغ بشكل واضح وقوي عن أدائها باستخدام معلومات مالية متكاملة مع المعلومات عن الأداء. وستحد أوجه القصور المبينة من قدرة المنظمات على إجراء تقييم موضوعي لما إذا كانت تستخدم مواردها بشكل فعال.

دروس تستفيد منها الإدارات

٤٤ - إن الميزانية هي لب الرقابة على الأبعاد المالية لعمليات أي منظمة، وتشكل أساس أي نظام فعال للمساءلة. ويرى المجلس أن الإدارة لديها مجال لتحسين إدارة الميزانية عن طريق:

- (أ) تقديم طلبات معقولة ومبررة للحصول على موارد لتنفيذ ولاياتها، عن طريق تطبيق افتراضات راسخة في إعداد الميزانية واتباع نهج متعلقة بالميزانية؛
- (ب) فرض مزيد من الضوابط على تنفيذ الميزانية؛
- (ج) مواءمة الأداء المالي والأداء البرنامجي من أجل الرصد الفعال لعملية تحقيق الأهداف وضمان تعزيز المساءلة.

هاء - إدارة خدمات الدعم

إدارة الأصول

٤٥ - نظرا لأن الأمم المتحدة لا تُلزم منظمتها بتقديم حصر لأصولها في بياناتها المالية، فيرى المجلس أن ذلك أسهم في أوجه الضعف في الإشراف على الأصول ومراقبتها، بما فيها الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة؛ ويعترف المجلس مع ذلك بأن كثيرا من الكيانات وضعت نظاما متعددة لاستخلاص معلومات عن الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة.

٤٦ - وقدّر المجلس القيمة المجمعة للممتلكات غير المستهلكة للكيانات البالغ عددها ١٧ كيانا وعمليات حفظ السلام التي تناولها هذا التقرير بحوالي ٤ بلايين دولار (القيمة التاريخية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) (٢٠٠٩: ٣,٧ بلايين دولار). ولا توجد تقديرات يمكن الوثوق فيها بشأن الممتلكات المستهلكة. ونظرا لقيام المنظمات بإجراء عمليات تحقق وتقييم مادية أثناء التحضير لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فمن المرجح أن تتغير المبالغ أو التقديرات المفصّل عنها بشكل جوهري، وخاصة بالنسبة للممتلكات المستهلكة. وفي الوقت نفسه لاحظ المجلس أوجه القصور التالية في إدارة الأصول:

(أ) توجد مخاطر عالية باحتمال حدوث خسائر/هدر في الممتلكات غير المستهلكة غير المستخدمة - على سبيل المثال، في عمليات حفظ السلام، ظلت أصول عددها حوالي ٢٣ ٢٤٣ قيمت بمبلغ ١٣٦,٥٦ مليون دولار في ١٤ بعثة في المخزون لمدة تزيد على عام ولم تستخدم حتى نهاية الفترة المالية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وعلى وجه الخصوص، صنف ٣ ٢٤٧ من هذه الأصول (قيمت بمبلغ ١٣,٧٤ مليون دولار) على أن حالتها سيئة أو جرى شطبها أو في انتظار الشطب. ورغم ملاحظة أن ما يزيد على ٧٥ في المائة من البنود التي حددت على أنها لم تستعمل على الإطلاق كانت تخص بعثتين من أكبر البعثات التي تحتفظ بأصول (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان)، فإن المجلس يرى أن هذا لا يزال يشكل وجه قصور كبير في إدارة الأصول وأن أحد الأسباب الرئيسية لوجه القصور هذا هو عدم وجود آلية للرقابة في إدارة سلسلة الإمدادات تربط الشراء بالمخزون. والرصد القوي لإدارة الأصول ووظيفة الشراء ضروري لتقليل الخسائر و/أو الهدر؛

(ب) يسود عدم تيقن بشأن قيمة الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة - تشير أوجه القصور العامة والمتكررة في إدارة الأصول إلى أن الضوابط القائمة لا توفر تأكيدات كافية بشأن اكتمال ودقة قيمة الممتلكات المستهلكة والممتلكات

غير المستهلكة. وتشمل المشاكل الفروق بين السجلات ونتائج العد المادي والتأخيرات في تسوية تلك الفروق، وعدم القدرة على تحديد مكان نسبة كبيرة من الأصول أو تقادم الأصول، ونقص البيانات بشأن سجلات (جرد) الممتلكات المستهلكة. وفي ضوء ضخامة مبلغ الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة (حوالي ٤ بلايين دولار)، فإن عدم التيقن هذا يشكل خطراً رئيسياً بالنسبة لنظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي يستلزم تقديم بيان كامل عن الأصول؛

(ج) **عدم توافر إجراءات قوية لعد المخزون** - إن مخزونات الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة موزعة على نطاق العالم في بلدان ومناطق توجد فيها عمليات لكيانات الأمم المتحدة. ورغم الاعتراف بأن كثيراً من الكيانات أحرز تقدماً في الحصول على قيمة دقيقة للممتلكات، خلص المجلس إلى أن إجراءات العد إما إنها غير كافية أو لا تطبق بشكل منهجي، مما أسفر عن أخطاء في عملية التحقق من المخزون. وخلص المجلس أيضاً إلى أن جزءاً من المشكلة يكمن في التسجيل الأولي لمعلومات غير كافية في النظام مما يسفر عن وجود أصناف غير مبينة على نحو كاف في سجلات المنظمات.

٤٧ - ويرى المجلس أن كيانات الأمم المتحدة ينبغي أن تفرض التدابير التالية لضمان توافر معلومات دقيقة بشأن الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة:

(أ) **تسجيل المخزون**: ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تستعرض إجراءاتها ونظمها لتسجيل المخزون لضمان تسجيل معلومات وافية بشأن شراء الممتلكات؛

(ب) **التصديق على صحة المخزون**: ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تستعرض إجراءاتها للتصديق على صحة المخزون لضمان تصديدها للأخطار المحددة، بطريقة مخططة تخطيطاً جيداً وتطبق بشكل متنسق في العمليات في الميدان؛

(ج) **التدريب على إجراءات إدارة الأصول**: عادة ما تؤدي وظائف الاحتفاظ بسجلات للممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة دوراً أقل بروزاً في الوظائف المالية وخاصة لأن تلك الأصناف لا تسجل في بيان الأصول والخصوم. ويلزم حالياً ضمان أن يتولى أداء هذه الوظائف موظفون تلقوا قدراً وافياً من التدريب في جميع جوانب إدارة المخزون.

إدارة المشتريات والعقود

٤٨ - تعد إدارة المشتريات والعقود أساسية لتلبية الاحتياجات التشغيلية وتنفيذ ولايات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتتعاقد المنظمات على أي سلع وخدمات لأنها حددتها

كعنصر ضروري للتنفيذ الناجح لأهدافها. وإذا لم يمارس الشراء بطريقة عادلة وشفافة و/أو إذا لم تُسلم السلع والخدمات المتعاقد عليها في الوقت المحدد ووفقا للمواصفات المحددة، فإن هذا لن يضر فقط بالقيمة المتحققة من المبالغ المنفقة على الشراء، بل سيعرض أيضا تنفيذ الأهداف التشغيلية ذات الصلة للخطر.

٤٩ - واستعرض المجلس أنشطة إدارة المشتريات والعقود في الأمم المتحدة بأسرها وصناديقها وبرامجها وحدد أوجه القصور التالية:

(أ) **نقص التنافسية على السلع والخدمات** - وجد المجلس أنه جرى بشكل متكرر اللجوء إلى تنازلات عن طرح عطاءات تنافسية، وتجزئة عملية الموافقة على منح العطاءات، وإصدار موافقات بأثر رجعي بعد عملية الشراء، وهذه أمور إما أنها لا تستند إلى قواعد كافية أو ناتجة عن ضعف في عمليات الشراء. وعلاوة على ذلك، وجد المجلس حالات لم تمثل فيها المنظمات لقواعدها الداخلية المتعلقة بعدد العطاءات المقدمة والإطار الزمنية لتقديم العطاءات، أسفرت جميعها عن عمليات شراء تتم في سياقات أقل تنافسية. وفي كثير من الحالات، لا توجد هياكل كافية لإجراء استعراض استباقي لتلك الحالات وضمان اتخاذ إجراء كاف لمنع تكرارها؛

(ب) **عدم كفاية تخطيط الشراء وإدارة المشتريات** - ويعرض هذا المنظمات إلى مخاطر الموافقة على أساس الضرورة، والموافقات بأثر رجعي، وعدم كفاية النظر في المخزونات قبل القيام بالشراء؛

(ج) **عدم فعالية إدارة شؤون البائعين والعقود** - في الأمم المتحدة، وجد المجلس أن تقييمات أداء البائعين لم يجر إكمالها بشكل متسق، وأن ٥٠ في المائة فقط من العقود شملت مؤشرات رئيسية للأداء لقياس أداء الموردين. وفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجد المجلس أنه لم يجر بعد الانتهاء من وضع إطار مؤسسي متسق لقياس أداء عمليات الشراء، وأن دليل الإمدادات لم يحدد إطارا لقياس الأداء على المستوى القطري. ويمكن الخطر في احتمال قيام الأمم المتحدة بمواصلة منح عقود لبائعين أداؤهم ضعيف؛

(د) **نقص التدريب والكفاءة المهنية** - وجد المجلس أنه في الأمم المتحدة لم يحصل ٥٤ في المائة من مديري العقود على أي تدريب على إدارة العقود. وفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وجد المجلس أن الموظفين المسؤولين عن الإمدادات غير موجودين إلا في ثلث البلدان البالغ عددها ١٢٦ بلدا التي اشترت فيها المفوضية سلعا في عام ٢٠١١، وأن المفوضية لا تعرف عدد الموظفين الحاصلين من بين هؤلاء الموظفين على

المؤهلات المهنية ذات الصلة. ويتمثل الخطر هنا في افتقار المسؤولين عن الحصول على أفضل قيمة من عقود الأمم المتحدة إلى المهارات والخبرات اللازمة.

دروس تستفيد منها الإدارات

٥٠ - في ما يتعلق بأوجه القصور المشار إليها أعلاه في إدارة خدمات الدعم، يود المجلس أن يبرز الدروس التالية التي يتعين على الإدارة الاستفادة منها:

(أ) يلزم الاستفادة بشكل كامل من المخزونات المتاحة لتفادي الخسائر و/أو الهدر، وأخذ مستويات المخزون تماما في الحسبان (بما في ذلك المخزونات الاستراتيجية) قبل شراء أي سلع لضمان الاستخدام الفعال للموارد؛

(ب) يلزم تعزيز الحوكمة والرقابة في مجال إدارة الأصول عن طريق إجراء جرد مادي دوري وواف، وتسويات في حينها للفروق الموجودة، والاحتفاظ بسجلات كاملة للمخزون؛

(ج) يتعين على المنظمات أن تنفذ إجراءات فعالة تكفل تنافسية كافية في شراء السلع والخدمات وكذلك تضع الحصول على أعلى قيمة للنقود باعتبارها موضوعا أساسيا عند النظر في أنشطة الشراء. ويمكن للإدارة الجيدة للمشتريات والعقود أن تسفر عن وفورات مالية، وتحسينات في كمية و/أو نوعية السلع والخدمات، وتجنب انقطاع الخدمة، وتحسين إدارة المخاطر.

واو - إدارة البرامج والمشاريع

٥١ - تفرض الإدارة الفعالة للبرامج والمشاريع على المنظمات أن تحدد أهدافا يمكن قياسها وتضع خطط عمل قابلة للتنفيذ، وتحدد احتياجات من الموارد تتناسب معها، وترصد بشكل فعال تنفيذ خطط العمل والنفقات من الموارد اللازمة لتنفيذ أهدافها المتوقعة.

أوجه قصور في التخطيط الاستراتيجي

٥٢ - يعد التخطيط الاستراتيجي، الذي يتحدد من خلاله ما يتعين تحقيقه والأهداف التي يلزم بلوغها، محور إدارة البرامج. ويستلزم التخطيط الاستراتيجي الفعال المواءمة بين أهداف واضحة المعالم ونواتج قابلة للقياس وتخصيص الموارد، وهي أمور لازمة أيضا لضمان المساءلة.

٥٣ - ويبين استعراض التخطيط الاستراتيجي أن أوجه القصور التي حددها الأمين العام في تقريره "نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة" (A/64/640)، لا تزال قائمة على نطاق واسع في المنظمات. فالأهداف والأولويات الاستراتيجية الرفيعة المستوى لا تصاغ بطريقة واضحة، ويتعذر بلوغها، وغالبا ما ترتبط بأنشطة على مستويات أدنى. وتصاغ الإنجازات المتوقعة والمؤشرات ذات الصلة بالإنجاز أساسا على مستوى الأنشطة والنواتج ولا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق أهداف المنظمات. وبعض الكيانات ليس لديها خطط عمل شاملة لتوجيه الأنشطة بفاعلية في المنظمة بأسرها.

الرصد غير الوافي لتنفيذ المشاريع

٥٤ - من المهم للمنظمات أن تقوم بتتبع التقدم المحرز في مقابل النواتج التي يتعين تحقيقها ومواعيدها النهائية أثناء تنفيذ المشروع. ولاحظ المجلس مع ذلك تطبيق عدد من أنشطة الرصد غير الكافية لتنفيذ المشاريع في مختلف الكيانات. وعلى سبيل المثال، حدد المجلس في منظمة الأمم المتحدة للطفولة عددا من أوجه الضعف في تنفيذ المشاريع، مثل عدم كفاية التقييمات الصغيرة النطاق وكذلك عدم كفاية الفحوص العشوائية ومراجعات حسابات المشاريع التي ينفذها شركاء التنفيذ في بعض المكاتب الميدانية.

٥٥ - وفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لاحظ المجلس وجود أوجه ضعف في ضوابط إدارة المشاريع، منها عدم توافر معلومات أساسية في ما يتعلق بالمشاريع، ونقص الاتصال بالجهات المانحة، وتأخيرات في تنفيذ المشاريع، والإنفاق الزائد عن الحاجة على المشاريع، والتأخيرات في إقفال المشاريع المنجزة.

٥٦ - ولاحظ المجلس أيضا أوجه قصور في التنبؤ بالتكاليف النهائية للمخطط العام لتحديد مبانى المقر ومشاريع أوموجا. وعرقل هذا كل من الرقابة الفعالة من جانب المكلفين بالحوكمة، واتخاذ قرارات في حينها لتقليل مخاطر تكبد مزيد من التكاليف.

التأكيدات المتعلقة بالأموال المسددة لشركاء التنفيذ

٥٧ - تعتمد كثير من صناديق وبرامج الأمم المتحدة، على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على العمل مع شركاء التنفيذ في تنفيذ المشاريع وتلبية ولاياتها. ويرد عرض عام للأموال المخصصة لشركاء التنفيذ من صناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية في الجدول ٥.

الجدول ٥

الأموال المخصصة لشركاء التنفيذ في كيانات مختارة

المنظمة ^(أ)	الأموال المخصصة لشركاء التنفيذ	مجموع النفقات	
		المبلغ	النسبة المئوية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٧٠٢٨٥٥ ^(ب)	١١٢٦٦٣٩٢	٥٩
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢١١١٤٧٦	٧٤٢٤٣١٠	٢٨
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٤٧١٢٥٣	٤٢٠٠٨٧٥	٣٥
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٤٧٧٦٦٥	١٦٤٨٣٦٠	٢٩
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٧٥١٩	٤٥٠١٤٦	٦
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٥٨٠٠٠	١٩٨٣١٥	٢٩
المجموع	١٠٨٤٨٧٦٨	٤٣٢٥١٨٨٣٩٨	

ملاحظة: نتيجة لعدم توافر البيانات المتعلقة بالأموال المخصصة لشركاء التنفيذ في بعض الكيانات، فإن الجدول لا يقدم صورة كاملة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

(أ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، كلاهما لديه شركاء في التنفيذ لكنهما لا يحسبان في حساباتهما أو يفصحاها فيها عن مجموع الأموال المخصصة لهؤلاء الشركاء.

(ب) أرصدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا تشمل إلا النفقات البرنامجية الأساسية وتقاسم التكاليف.

٥٨ - وحدد المجلس في تقريره الموجز السابق أوجه قصور في عمليات تقديم تقارير عن النفقات ومراجعة الحسابات إلى منظمات الأمم المتحدة من أجل تقديم تأكيدات للإدارة والمجلس عن كيفية إنفاق الأموال. وواصل المجلس ملاحظة أوجه القصور التالية في الحصول على تأكيدات وافية بشأن الأموال المسددة إلى شركاء التنفيذ أثناء فترة السنتين:

(أ) **عدم اتساق طرائق المحاسبة عن الأموال المسددة إلى شركاء التنفيذ -** في فترة السنتين السابقة، لاحظ المجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان قدما أموالا إلى شركاء التنفيذ كسلف، بينما سجلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) جميع هذه الأموال كنفقات. واتخذت اليونيسيف خطوات لتحسين ممارسات الإدارة المتصلة بالتحويلات النقدية إلى شركاء التنفيذ. ونتيجة لذلك، فاعتبارا من عام ٢٠١٢، تُعالج التحويلات النقدية كسلف إلى أن يثبت أن الأداء من جانب شركاء التنفيذ مُرضٍ. ووجد المجلس أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قدم خلال فترة السنتين السابقة أموالا إلى شركاء التنفيذ وسجلها كنفقات وقت إبرام الاتفاق بين مكتب تنسيق

الشؤون الإنسانية وشريك التنفيذ، وهي عملية لا تدعمها آليات وافية لتقديم تأكيدات بأن هذه الأموال تنفق في الأغراض المرجوة؛

(ب) **عدم وجود تأكيدات بشأن تسديد الأموال إلى شركاء التنفيذ** - لاحظ

المجلس أن هناك مستويات مختلفة لتقديم التأكيدات، مثل الفحوص العشوائية وعمليات مراجعة الحسابات الميدانية لشركاء التنفيذ في مختلف الكيانات. فعلى سبيل المثال، لاحظ المجلس أنه بالنسبة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لم تقدم تقارير نهائية أو مرحلية تتعلق بكثير من المشاريع في نهاية السنة المالية على النحو المطلوب في اتفاقات موقعة. وبالتالي، فإن تأكيدات المكتب بشأن النفقات البرنامجية المتكبدة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تعد ضعيفة؛

(ج) **أوجه القصور في النهج المنسق في التحويلات النقدية** - لتقليل تكاليف

المعاملات المتعلقة بشركاء التنفيذ وتدعيم قدرات الإدارة المالية لدى شركاء التنفيذ، استحدثت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تتألف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إطارا لاتباع نهج منسق في التحويلات النقدية من أجل توفير إطار لإدارة العمليات يكون على علم بالمخاطر، وتقديم بيان يحدد بشكل متسق تحويل النقدية إلى شركاء التنفيذ في الميدان. وكشف استعراض المجلس لتنفيذ النهج المنسق في التحويلات النقدية في منظمات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجود مسائل منهجية منها عدم إحراز تقدم بصفة عامة في تنفيذ إطار النهج المنسق في التحويلات النقدية في النظام، وعدم وجود فهم واضح بشأن أي من الكيانات الذي ينبغي أن يكون مسؤولا عن رصد وتنفيذ النهج المنسق في التحويلات النقدية، وعدم اتساق تنفيذ الإطار في الميدان. وأجرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا استعراضا خاصا بها في هذا الصدد خلص إلى وجود أوجه قصور رئيسية في الإطار. وتعد أوجه القصور هذه دلائل واضحة على أن الإطار لا يعمل حاليا وفق المرجو، ويلزم إجراء استعراض عاجل لأوجه قصوره الحالية قبل اتباعه بالكامل.

٥٩ - ويرى المجلس أن هناك ضرورة للقيام بما يلي:

(أ) **استعراض عاجل لإطار النهج المنسق في التحويلات النقدية** - في ضوء

عدم نجاح الإطار، يرى المجلس أن ثمة ضرورة لاستعراض تصميم الإطار وكيف يمكن تنقيحه بحيث يتصدى لأوجه ضعفه الحالية؛

(ب) **استعراض الهياكل المتعلقة بكل كيان لدعم النهج المنسق في التحويلات**

النقدية - يرجع أحد أسباب عدم إحراز تقدم إلى عدم امتلاك المنظمات زمام عملية توجيه

ورصد تنفيذ النهج. وحيثما يتعين اتباع النهج، فيلزم للوكالات المشاركة أن تستعرض كيف يمكن دعم برنامج تنفيذ النهج ورصده على مستوى كل كيان؛

(ج) **الاتساق والتأكيد في ما يتعلق بالأموال المحولة إلى شركاء التنفيذ** - خلص المجلس إلى أن الصناديق والبرامج قد طورت آليات للعمل مع شركاء التنفيذ في ما يتعلق بتنفيذ المشاريع. وفي ما يتصل بالنتائج التي توصل إليها في ما يتعلق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يرى المجلس أن هناك مجالا لكي ينظر المكتب في النظم والإجراءات القائمة بالفعل لإدارة الأموال المحولة إلى شركاء التنفيذ.

الإبلاغ عن الأداء البرنامجي

٦٠ - يعد الإبلاغ عن الأداء أمرا أساسيا بالنسبة لهيئات الإدارة والحوكمة من أجل معرفة موقف المنظمة، وكيف تحققت النتائج في ما يتعلق بالاستخدام الفعال من حيث التكلفة للموارد ونطاق التحسين الممكن. ووجد المجلس أن الإبلاغ عن الأداء كان ضعيفا في عدد من الكيانات التي راجع حساباتها. على سبيل المثال:

(أ) في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لم يمكن ربط ٣٧ مؤشرا من ٥٩ من مؤشرات الأداء بشكل مباشر بالأنشطة المبذولة ضمن برامج التعاون القطري لليونيسيف. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن الأداء البرنامجي الفعلي للمكاتب الميدانية مرتبطا بشكل كامل بالنواتج والإنجازات المعروضة في التقارير السنوية لليونيسيف؛

(ب) ولم يربط مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعلومات المتعلقة بالتكاليف بالمعلومات المتعلقة بالتقدم الفني، مما قلل قدرته على تقديم تقارير بشأن التقدم المحرز عموما. وعلاوة على ذلك، فإن التقارير المقدمة من المكتب إلى الإدارة العليا عن التقدم المحرز تركز على مقدار المبالغ المنفقة وليس على التقدم الفني المحرز في تنفيذ البرامج الإقليمية، وما حققته؛

(ج) وفي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لم تتضمن تقارير الأداء تفسيرات للتباينات في الأداء؛ ولم تستعرض الإدارة العليا بانتظام الأداء؛ وكانت هناك ثغرات في الأدلة الداعمة للأداء المبلغ عنه؛ ولم تجمع وتنشر الدروس المستفادة من تقييمات المشاريع؛

(د) وفي الأمم المتحدة، لم يركز أي من مؤشرات الإنجاز البالغ عددها ٨٥ التي استعرضها المجلس على النواتج، ولم يتصل سوى ٢١ في المائة منها بشكل واضح بالإنجازات المتوقعة التي كان من المقرر أن تتصدى لها. وعدم التركيز على النواتج (رغم الاعتراف بأنه ليس من السهل دائما تحديد مؤشرات تستند إلى النواتج)، المقترن بإيلاء اعتبار محدود للغاية

لمعلومات الأداء البرنامجي في مواجهة معلومات الأداء المالي، يعني أن الأمم المتحدة غير قادرة على أن تجري تقييما قويا لما إذا كانت تستخدم مواردها بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

دروس تستفيد منها الإدارات

٦١ - تستلزم الإدارة الفعالة للبرامج والمشاريع أن تجري صياغة أهداف ومقاصد المنظمة بشكل متسق، وأن تجري مواءمة طبقات أي استراتيجية، في حال وجودها، لدعم الفهم المتسق والمشارك على جميع مستويات المنظمة. ويمكن أن يؤدي عدم مواءمة الوثائق ذات الصلة إلى أن يركز الموظفون جهودهم على أنشطة هامشية، ويقوض تحقيق المنظمة لأهدافها. وفي الحالات المبينة أعلاه، يبرز المجلس الدروس التالية التي ينبغي للإدارة أن تستفيد منها:

(أ) من المهم أن تتواءم النواتج والمخرجات والمؤشرات بوضوح مع استراتيجية المنظمة عموماً؛

(ب) من المهم للمنظمات أن تضع مؤشرات للنجاح تكون واضحة ويمكن قياسها للبرهنة على أنها تصدت للشواغل التي أبدتها الدول الأعضاء والهيئات التشريعية، وقيمت مدى فعالية التغيير من حيث التكلفة؛

(ج) من المهم تقييم المشاريع والبرامج لتقديم تأكيدات بأن التمويل استخدم في أغراضه المقصودة وأن النفقات وفرت أعلى قيمة للنقود المنفقة؛

(د) من الضروري الإبلاغ عن الأداء بشكل فعال لتمكين واضعي السياسات من أن يكونوا على علم جيد بالتقدم المحرز في البرامج وليكونوا مستعدين لمواجهة المشاكل البرنامجية، ولتمكين المنظمة من أن تبرهن على فعاليتها أمام أصحاب الشأن الخارجيين.

زاي - أنشطة جمع الأموال

٦٢ - تتلقى كيانات الأمم المتحدة بصفة عامة تمويلها عن طريق أنصبة مقررة دورية (مثلاً أغلبية الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة)، أو عن طريق أموال تبرعات مقدمة من الدول الأعضاء (مثلاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان). ولاحظ المجلس أن هناك ترتيباً متبعاً مع ذلك في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تجمع المنظمة بمقتضاه جزءاً كبيراً من تمويلها عن طريق لجانها الوطنية.

٦٣ - واللجان الوطنية لليونيسيف هي شريكة رسمية وحصرية في جمع الأموال من القطاع الخاص باسم اليونيسيف أو لأجلها، وتجمع حوالى ثلث الإيراد السنوي لليونيسيف. وأشار

استعراض المجلس للترتيبات المبرمة بين اليونيسيف ولجانها الوطنية إلى أوجه الضعف وأوجه القصور التالية:

(أ) ارتفاع نسبة الاحتجاز من جانب اللجان الوطنية - يكشف تحليل المجلس أنه خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١ احتجزت ٣٦ لجنة وطنية مبلغ ٢,٠٢ بليون دولار، أو ٢٩ في المائة من التبرعات التي تم جمعها، وذلك من أجل تغطية نفقاتها في حين بلغ معدل الاحتجاز المستهدف أقل من ٢٥ في المائة. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تكبدت شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة شراكات معه التابعة لليونيسيف واللجان الوطنية نفقات مجموعها ٩٥٢,٥٨ مليون دولار، تمثل ٣٣ في المائة من مجموع إيراداتها من جمع الأموال من القطاع الخاص البالغة ٢ ٨٨١,٠٨ مليون دولار.

(ب) عدم الاعتراف بشكل كامل بالإيرادات الواردة من التبرعات التي جمعتها اللجان الوطنية باسم اليونيسيف ومن أجلها - لا تسجل اليونيسيف في البيانات المالية إلا صافي الإيرادات الواردة من اللجان الوطنية، وليس إجمالي الإيرادات التي جمعتها. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، من أصل مبلغ ٢,٦٥ بليون دولار هو إجمالي العائدات التي جمعتها اللجان الوطنية، لم تعترف اليونيسيف بمبلغ ٦٢٧ مليون دولار، احتجزته اللجان الوطنية، باعتباره مبلغا يدخل ضمن الإيرادات والنفقات، وجرى تعديل ذلك لاحقا في أعقاب مراجعة الحسابات التي أجراها المجلس. وأضافت اليونيسيف نتيجة لذلك إفصاحات أخرى في الملاحظات على البيانات المالية لكي تعكس على نحو مناسب الإيرادات والنفقات المتصلة بالأموال التي جمعتها اللجان الوطنية من القطاع الخاص.

(ج) نقص الرقابة الفعالة من جانب اليونيسيف على أنشطة اللجان الوطنية وفقا لاتفاق التعاون - رغم الاعتراف بجهود اليونيسيف في وضع إطار للمراقبة للإشراف على تخصيص أموال للجان الوطنية واستخدامها، فإن الرصد الفعلي لها كان غير كافٍ وينبغي تحسينه. وعلى سبيل المثال، أدت تعديلات لاتفاق التعاون الموقع بين اليونيسيف وإحدى اللجان الوطنية إلى منح اللجنة حق غير مشروط باستخدام التبرعات التي جمعتها باسم اليونيسيف؛ ويكمن الخطر في هذه الحالة في أن اللجنة الوطنية قد تزعم أنها تجمع أموالا من أجل اليونيسيف وباسمها بينما تخصص في الحقيقة هذه الأموال لبرامج ليست من برامج اليونيسيف، ولا يمكن لليونيسيف الرقابة عليها بشكل فعال.

حاء - البرامج الرئيسية لتطوير الأعمال

٦٤ - تُنفذ في الأمم المتحدة أربعة مشاريع رئيسية كبرى لتطوير الأعمال. وقدم المجلس تقارير قائمة بذاتها عن ثلاثة منها هي: النظام الجديد لتخطيط موارد المنظمة (أوموجا)،

والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وعلق المجلس على استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في تقريره السابق عن عمليات حفظ السلام. وتعد جميع هذه المشاريع عوامل أساسية محركة لتحديث المنظمة واحتفاظها بمكانتها.

٦٥ - وأوجز المجلس المشاكل العامة والهامة في كل مشروع، ومنها عدم وجود رؤية لل غاية المنشودة إلى جانب خطة عمل لتحقيقها، وعدم الإبلاغ بشكل كامل وشفاف عن التقدم المحرز والتكاليف والميزانيات، وعدم كفاية إدارة المخاطر والتغيير وضعف الحوكمة.

٦٦ - ويلاحظ المجلس على وجه الخصوص الصعوبات الكبيرة المصادفة في ما يتعلق بمشروع تخطيط الموارد في المنظمة (أوموجا) في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. فهذا مشروع مثير للتحديات ومعقد بقدر كبير لتطوير الأعمال وينطوي على إعادة تصميم رئيسية ونهوض بالعمليات المالية وسلسلة الإمدادات وعمليات الشراء والموارد البشرية وخدمات الدعم المركزية، وإدارة البرامج والمشاريع في الأمم المتحدة. ويختص بصميم كيفية إدارة الأمم المتحدة، ويؤثر على العملية بأسرها. ولم يحدد المشروع مع ذلك سبل تحسين المعلومات الإدارية، ولم يحدد الفوائد المعينة التي يهدف إلى تحقيقها، أو كيف يخطط لتحقيقها، أو كيف سيجري قياسها. ويمكن الخطر في احتمال ضياع فرصة تحسين كفاءة وفعالية الأمم المتحدة واحتمال عدم تحقق الفوائد التي يتيحها نظام أوموجا بالكامل.

دروس تستفيد منها الإدارات

٦٧ - يبرز المجلس عددا من الدروس التي يتعين الاستفادة منها في ما يلي:

(أ) يلزم وجود رؤية متماسكة ومتبلورة للتغيير قائمة على فهم جيد للعملية ككل، وفرص التغيير، وأكثر طريق يحقق فعالية التكاليف في المستقبل؛

(ب) يلزم إجراء تقييم واقعي وكلي لقدرة الأمم المتحدة على استيعاب التغيير وتنفيذ ولاياتها الجارية. ويستلزم هذا إجراء تقييم استراتيجي على مستوى أعلى لأوجه الترابط وترتيب واضح للخطوات لكي تنهياً للبرامج بيئة نموذجية تمكنها من النجاح وتقديم بيان عملي مبكر للتنفيذ (ربما في جزء واحد من المنظمة)؛

(ج) تلزم إدارة فعالة لتحقيق الفوائد؛

(د) يلزم إبلاغ قوي وشفاف عن تكاليف المشاريع وعن التقدم المحرز؛

(هـ) يلزم وجود خطوط واضحة للمساءلة عن نجاح مشاريع تطوير الأعمال، وكذلك اتباع حوكمة فعالة مما يفرض تحديات على فريق التنفيذ ويدعمه في الوقت نفسه.

ثانياً - الحوكمة والمساءلة

٦٨ - يمكن، بصفة عامة، ربط جميع أوجه القصور المحددة في الفترة المشمولة بالتقرير بأوجه ضعف تعتري الحوكمة. والحوكمة هي نظام يضم القواعد والنظم وما يتصل بهما من هيئات يجري تشغيل المنظمة ومراقبتها من خلالها. ومن شأن أي نظام قوي للحوكمة أن يُحسِّن الشفافية والمساءلة ويدعم تحقيق أهداف المنظمة. ويشمل جانبين هامين هما: المساءلة وإطار الرقابة الداخلية.

المساءلة

٦٩ - يرى المجلس أن أي نظام فعال للمساءلة يستلزم ما يلي:

(أ) وجود مسؤوليات وسلطات واضحة لاتخاذ قرارات السياسة العامة والقرارات التنفيذية عبر سلسلة التنفيذ بأسرها، بدءاً من الإدارة إلى الأفراد الذين يعملون في الميدان؛

(ب) وجود عملية واضحة لقياس النواتج وتقييم الأداء تبين ما تحقق في مقابل المبالغ المنفقة، مما يتيح بالتالي إخضاع الإدارة العليا للمساءلة؛

(ج) تطبيق حوكمة سليمة في جميع الهيئات التي تتلقى تمويلاً من منظمات الأمم المتحدة، واتباع ترتيبات قوية للإدارة المالية، وخضوع هذه الهيئات لنطاق كامل من المراجعات الخارجية والداخلية للحسابات. وحيثما يقدم تمويل إلى أطراف ثالثة ينبغي أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن ضمان وجود إطار مناسب لتوفير التأكيدات والضوابط اللازمة^(١).

٧٠ - وحدد المجلس عدداً من الشواغل التي تشير إلى وجود أوجه قصور في منظمات متعددة، تشمل ما يلي:

(أ) عدم تركيز الإبلاغ عن الأداء على النواتج وعدم تكامله مع الإبلاغ عن الأداء المالي وعدم تحديد مؤشرات الأداء على مستويات البرامج والمشاريع بشكل جيد. وحدد المجلس شواغل محددة في هذا الصدد في تقاريره المتعلقة بالأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة

(١) ينبغي أن تؤكد التأكيدات ما إذا كان التمويل قد انفق بمجادة وعلى الأغراض المرجوة؛ وهل تحققت أفضل النتائج من الأموال المنفقة؛ وهل تتسم الهيئات المعنية بمرونة مالية؛ وكيفية التصدي لأي تقصير في ضمان حماية التمويل وخدمة مصالح الدول الأعضاء.

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛

(ب) عدم قيام كثير من الكيانات بشكل دائم بإنشاء نظم فعالة لتوفير رقابة قوية أو تقديم المستوى اللازم للتأكيدات على أن الأموال التي تقدمها إلى أطراف ثالثة قد استخدمت بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وأبرز المجلس على وجه الخصوص وجود أوجه ضعف من هذا القبيل في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (في سنة ٢٠١٠) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(ج) وفي إطار منظمة الأمم المتحدة للطفولة، أبرز المجلس شواغل بشأن الرقابة على أنشطة اللجان الوطنية لجمع الأموال باسم اليونيسيف؛

(د) وداخل الأمم المتحدة على وجه الخصوص، أشار المجلس إلى عدم الإبلاغ بشكل واضح وصريح عن التكاليف والتقدم المحرز، ونقص ترتيبات الحوكمة والمساءلة الفعالة لبرامج تطوير الأعمال الرئيسية، من قبيل نظام أوموجا.

إطار الرقابة الداخلية

٧١ - إطار الرقابة الداخلية هو النظام الذي يصمم من خلاله هيكل المنظمة وتدفقات عملها وسلطانها ونظمها للمعلومات البشرية والإدارية من أجل مساعدة المنظمة على تحقيق غايات أو أهداف محددة. وهو وسيلة توجه بها الموارد ويجري رصدها وقياسها. ويؤدي دورا هاما في منع الغش واكتشافه وحماية موارد المنظمة.

٧٢ - ويتحمل رئيس كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة المسؤولية عموما عن التطبيق السليم لإطار الرقابة الداخلية. ويجري تصريف هذه المسؤولية أساسا عن طريق النظام المالي للمنظمة وغيره من النظم والقواعد والإجراءات التي ينبغي أن توفر الإشراف والمساءلة السليمين عن كيفية استخدام موارد المنظمة.

٧٣ - ولاحظ المجلس أن الإدارات تعتمد بصفة عامة اعتمادا كبيرا على الضوابط المنظمة للمعاملات المالية على المستويات الدنيا. ورغم أن المجلس لم يحدد بصفة عامة وجود خطأ جوهري في تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية، فإنه لا يزال يلاحظ مجموعة من أوجه القصور الرقابية بدرجات متفاوتة في جميع الكيانات تقريرا، على النحو الذي جرى التعليق عليه في هذا التقرير، على سبيل المثال، نقص الرقابة القوية على استخدام الأصول؛ وعدم استناد افتراضات الميزانية إلى مبررات كاملة عند صياغة الميزانية؛ والاستخدام المفرط وغير المناسب

للاستثناءات من القواعد في ما يتعلق بالشراء؛ وضعف الإشراف والإدارة للممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة (المخزون)؛ وعدم وجود مجموعة جيدة التطوير من الضوابط على المستوى الأعلى مثل تقديم التقارير المالية الدورية إلى الإدارة العليا والحسابات الإدارية لتيسير الرصد والرقابة الفعالين على النفقات على جميع المستويات واتخاذ قرارات فعالة واتباع نهج على نطاق المنظومة لإدارة المخاطر.

ثالثاً - حالة تنفيذ التوصيات

٧٤ - كجزء من كل عملية لمراجعة الحسابات، فإن المجلس حيشما يلاحظ أوجه ضعف فإنه ينظر في الأسباب الجذرية والأثر المحتمل، ثم يصدر توصيات للتصدي لأوجه القصور التي لوحظت. ويتابع المجلس بشكل روتيني التوصيات الصادرة في تقاريره السابقة للتأكد من أن المنظمات المعنية اتخذت إجراءات لتنفيذ التوصيات، أو يمكنها حسب الاقتضاء تبرير سبب عدم تنفيذ توصياتها أو عدم قبولها لها.

٧٥ - وفي الفترة قيد الاستعراض، أوجز المجلس في مرفق ملحق بكل تقرير من تقاريره، حالة تنفيذ كل منظمة لتوصياته للفترة المالية المنتهية السابقة. ويرد في المرفق الثالث لهذا التقرير جدول يوجز حالة تنفيذ المنظمات للتوصيات.

٧٦ - ومن بين توصيات مجموعها ٦٧٦ توصية صادرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (٢٠٠٦-٢٠٠٧: العدد ٦٢٣ توصية)، جرى تنفيذ ٤٣٧ توصية (٦٥ في المائة) تنفيذاً كاملاً. ويمثل هذا زيادة طفيفة في معدل التنفيذ بالمقارنة بفترة السنتين السابقة، التي نفذت خلالها نسبة ٥٩ في المائة من التوصيات السابقة تنفيذاً كاملاً. وبالنسبة لبقية التوصيات:

(أ) نفذت ١٩١ توصية أو نسبة ٢٨ في المائة من التوصيات تنفيذاً جزئياً (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧: ١٦٩ توصية أو ٣٣ في المائة)؛

(ب) لم تنفذ ٣٨ توصية أو نسبة ٦ في المائة (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧: ١٦ توصية أو ٣ في المائة)؛

(ج) تجاوزت الأحداث ١٠ توصيات أو نسبة ١ في المائة (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧: ٢٨ توصية أو نسبة ٥ في المائة).

٧٧ - وبينما يرحب المجلس بالتقدم المحرز في التنفيذ الكامل لتوصياته السابقة (٥٩ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مقابل نسبة ٦٥ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٩)، فإنه

يشدد على ضرورة التصدي للتوصيات غير المنفذة. وترد الأسباب المحددة المتعلقة بعدم تنفيذ تلك التوصيات تنفيذا كاملا حتى أوائل أو منتصف ٢٠١٢ لكل منظمة على حدة في تقرير المجلس عن كل منظمة.

٧٨ - وتغطي توصيات المجلس مجموعة متنوعة جدا من المواضيع التي تهم العديد من المنظمات وتتباين معدلات تنفيذها. ونظرا لكبر نطاق المواضيع التي جرى تناولها، فلم يتمكن المجلس من تحديد أي أنماط أو اتجاهات ذات دلالة تستحق التعليق عليها بشأن التوصيات التي لم تنفذ تنفيذا كاملا.

٧٩ - ويود المجلس مع ذلك أن يسلط الضوء على بعض الدروس الهامة التالية التي يتعين على الإدارة الاستفادة منها في تنفيذ توصياته:

(أ) ضرورة قيام الإدارات بإنشاء آلية أو وظيفة مكرسة للمتابعة، عن طريق إيكال مسؤولية محددة عن تنفيذ جميع التوصيات إلى الشعبة المعنية، وتحميلها المسؤولية عن ذلك ضمن إطار زمني محدد مسبقا؛

(ب) ضرورة تعزيز امتلاك الإدارة زمام الأمور في تنفيذ التوصيات من أجل التصدي بقدر أكبر من الفعالية للأسباب الجذرية للمشكلة التي حددها المجلس.

رابعاً - شكر وتقدير

٨٠ - يود مجلس مراجعي الحسابات أن يعرب عن تقديره لما لقيه موظفوه من تعاون ومساعدة من جانب إدارة الكيانات المعنية وموظفيها.

(توقيع) ليو جياي

المراجع العام للحسابات في الصين

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) تيرينس نومبيي

مراجع الحسابات العام في جنوب أفريقيا

(توقيع) أمياس مورس

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات

في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

المرفق الأول

المنظمات التي روجعت حساباتها

كبير مراجعي
الحسابات

المنظمة

تقارير فترات الستين^(أ)

المملكة المتحدة	الأمم المتحدة (A/67/5 (Vol.I))
المملكة المتحدة	مركز التجارة الدولية (A/67/5(Vol.III))
الصين	جامعة الأمم المتحدة (A/67/5 (Vol.IV))
جنوب أفريقيا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/67/5/Add.1)
الصين	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (A/67/5/Add.2)
جنوب أفريقيا	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/67/5/Add.3)
الصين	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/67/5/Add.4)
المملكة المتحدة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/67/5/Add.6)
جنوب أفريقيا	صندوق الأمم المتحدة للسكان (A/67/5/Add.7)
المملكة المتحدة	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (A/67/5/Add.8)
المملكة المتحدة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (A/67/5/Add.9)
جنوب أفريقيا	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/67/5/Add.10)
الصين	المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/67/5/Add.11)
الصين	المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/67/5/Add.12)
جنوب أفريقيا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة (A/67/5/Add.13) ^(ب)

كبير مراجعي الحسابات	المنظمة
جنوب أفريقيا	الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/67/9، المرفق العاشر) التقارير السنوية
المملكة المتحدة	صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/67/5/Add.5) ^(ج)
الصين	عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/66/5(Vol.II)) ^(د)

(أ) ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(ب) تقرير أولى يغطي السنة الأولى للتشغيل، ١ كانون الثاني - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(ج) ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(د) ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

المرفق الثاني

شرح الأنواع المختلفة لآراء مراجعي الحسابات

غير معدل	مشفوع بتحفظات	سلبي	الامتناع عن إبداء الرأي	معدل
الرأي غير المعدل يعني أن البيانات المالية للجهة التي روجعت حساباتها قد أعدت من جميع جوانبها المادية، وفقا للإطار الواجب التطبيق للإبلاغ المالي، وهو معايير النظام المحاسبي للأمم المتحدة في حالة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.	الرأي المشفوع بتحفظ يعني أن مراجع الحسابات، الذي حصل على أدلة كافية ومناسبة من مراجعة الحسابات، يخلص إلى أنه وردت بيانات بها أخطاء جوهرية، تتعلق إما بينود قائمة بذاتها أو مجمعة، لكن ليس بصورة شائعة في البيانات المالية؛ أو أن مراجع الحسابات لم يتمكن من الحصول على أدلة كافية ومناسبة من مراجعة الحسابات يبني رأيه على أساسها، لكنه يخلص إلى أنه وإن كانت البيانات المالية قد تنطوي على آثار محتملة لأخطاء جوهرية، فإنها ليست شائعة.	الرأي السلبي يعني أنه توجد أخطاء جوهرية، تتعلق بينود قائمة بذاتها أو بينود مجمعة، وتشيع في البيانات المالية وذلك استنادا إلى أدلة كافية ومناسبة لمراجعة الحسابات.	يصدر بيان بالتوصل عن إبداء الرأي عندما لا تمكن مراجع الحسابات من الحصول على أدلة كافية ومناسبة من مراجعة الحسابات يبني على أساسها رأيه، ويخلص إلى أن البيانات المالية قد تتضمن وبصورة شائعة آثارا محتملة لأي أخطاء جوهرية لم يتم اكتشافها، إن وجدت.	يصدر أيضا بيان بالتوصل عن إبداء الرأي عندما يخلص مراجع الحسابات، في حالات نادرة للغاية تنطوي على حالات متعددة لعدم التيقن، أنه على الرغم من عدم حصوله على أدلة مناسبة كافية من مراجعة الحسابات بشأن كل وجه من أوجه عدم التيقن على حدة، فقد تعذر تكوين رأي بشأن البيانات المالية نتيجة التفاعلات المحتملة بين أوجه عدم التيقن، وأثرها المجمع المحتمل على البيانات المالية.

”فقرة تنبيهية إلى مسألة في البيانات المالية“ تلفت انتباه المستعملين لمسألة معروضة أو مفصح عنها في البيان المالي، تعتبر في رأي مراجع الحسابات ذات أهمية تجعلها أساسية لكي يفهم المستعملون البيانات المالية.

”فقرة تنبيهية إلى مسائل أخرى“ هي لفت الانتباه إلى أي مسائل أخرى لها أهميتها في فهم المستعملين لمراجعة الحسابات أو مسؤوليات مراجع الحسابات أو تقرير مراجعة الحسابات.

المرفق الثالث

حالة تنفيذ التوصيات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

المنظمة	عدد التوصيات	المنفذة بالكامل	قيد التنفيذ				لم تنفذ
			قبل الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	قبل الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	
الأمم المتحدة	٧٢	٤٣	صفر	٢١	صفر	٥	٣
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ^(١)	٥٢	٢٣	١١	١٨	صفر	صفر	صفر
مركز التجارة الدولية	٩	٣	١	٣	١	١	صفر
جامعة الأمم المتحدة	١٧	٩	صفر	٦	صفر	٢	صفر
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨٩	٦٤	٩	١٣	صفر	صفر	٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٥٠	٣٣	٥	١٠	صفر	٢	صفر
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٦١	٥٢	٥	٤	صفر	صفر	صفر
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٥	٣	صفر	١	١	صفر	صفر
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ^(ب)	٣٣	٨	٢	١٩	صفر	٤	صفر
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٢٦	١٦	٢	٦	صفر	٢	صفر
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٩٣	٦٤	١١	٧	٣	٨	صفر
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٢٠	١١	١	٥	صفر	٣	صفر
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	١٥	٥	٢	٣	١	٣	١
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٢	١٩	صفر	١	صفر	صفر	٢
هيئة الأمم المتحدة للمرأة ^(ج)	١٠	٩	صفر	١	صفر	صفر	صفر
الحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٤٣	٢٣	٤	١١	٣	٢	صفر
الحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٥٩	٤٧	٢	٩	صفر	صفر	١

المنظمة	عدد التوصيات	المنفذة بالكامل	قيد التنفيذ				لم تنفذ
			٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠٠٨	
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٦٧٦	٤٣٢	٥٥	١٣٨	٩	٣٢	١٠
النسبة المئوية من المجموع	١٠٠	٦٣	٧	٢١	٣	٥	١

(أ) تعتمد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورة مالية سنوية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه،، ولذلك فإن الأرقام المبلغ عنها تتعلق بتوصيات مقدمة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

(ب) تعتمد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورة مالية سنوية، ولذلك فإن الأرقام المبلغ عنها تتعلق بتوصيات مقدمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(ج) أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ ولذلك لا توجد توصيات قبل ذلك التاريخ.